تطور القوة العاملة النسوية الريفية في سورية بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ تحليل إحصائي لمعطيات متاحة

الدكتور هاني يونس محمد عمران
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق

الملخص

يمثل هذا البحث دراسة لتطور القوة العاملة النسوية الريفية في سورية إبان الحقبة ١٩٦٠ – ٢٠٠٠، في محاولة لاستجلاء سماتها وأسلوب استجابتها للتنمية خلال عقودها الأربعة المنصرمة ولاستيضاح التغيرات التي طرأت عليها. وهو يتوسل لتحقيق غرضه بتحليل إحصائي للمعطيات الرسمية المتاحة، مستهدفاً تحديد المستويات التي بلغتها القوة العاملة النسوية الريفية في تطورها، وتعيين الاتجاهات التي سلكتها، والكشف عن التفاضلات بين فئاتها الفرعية المتعددة.

لقد أكدت نتائج التحليل صحة الافتراض الذي انطلق البحث منه القائل: إن استمرارية تأثير التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين في المناطق الريفية والطابع الانتقائي للمشروع التنموي في فترة ما قبل ١٩٨٠ قد تركا آثارهما غير الحميدة في قوة العمل النسوية الريفية، وجعلا منها الشريحة الأقل حداثة بين شرائح القوى العاملة السورية. فقد كشف التحليل عن مستوى منخفض لمشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي، وشيوع ظاهرة العمل غير المأجور عند المشتغلات الريفيات، وهيمنة العمل اليدوي وغير المهني أو غير التقني على بنيتهن المهنية، وانخفاض مستويات التعليم والتأهيل لديهن، وكون الزراعة – وهي القطاع الأقل حداثة في الاقتصاد الوطني – المجال المتاح شبه الوحيد لممارسة نشاطهن الاقتصادي.

وقد كشف البحث عن ظهور اتجاه إيجابي لتطور القوة العاملة النسوية الريفية في سورية ابتداء من عام ١٩٨٠، يسير بمعدل نمو يفوق ما هو مشاهد لدى شرائح القوى العاملة السورية الأخرى، يعد هذا الاتجاه تصحيحاً لمسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بيد أن المسار العام لتطور قوة العمل النسوية الريفية كان أكثر تعقيداً، وكان متغير الاتجاهات، خلال الحقبة ١٩٦٠ – ٢٠٠٠. وقد أوضح البحث أن هذا المسار اتبع نموذج التطور الذي يمثله بيانياً منحني الحرف U، على اعتبار أن ما قبل ١٩٨٠ كان عصر هدم القديم وتراجع التقليدية، وأن ما بعده كان عصر تأسيس الجديد والحديث والبناء المتراكم عليه.

تنظر هذه الدراسة في أوضاع القوة العاملة النسوية الريفية في سورية لتعرّف سماتها البنائية والوظيفية، وتحديد اتجاه تغيّرها وتطورها، واستشفاف أثر المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية فيها، إبّان عقود التنمية الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠، مستنبطة أدلتها وبيّناتها

عن الواقع من البيانات الرسمية التي أتاحتها التعدادات السكانية العامة وبحوث القوى العاملة التي أجريت في هذه الحقبة من تطور سورية.

١. أهمية الموضوع وافتراضات الدراسة وخطتها ومنهجها

١,١. أهمية دراسة القوة العاملة النسوية الريفية:

تعد دراسة القوى العاملة والرصد المستمر لاتجاهات تغيّرها وتطورها من المهام الملحة ذات الأهمية العملية والاستراتيجية إضافة إلى أهميتها النظرية؛ لأن القوى العاملة هي الحامل للمجتمع مع شرائحه الأخرى كافة؛ وهي المنفذ لخططه وأهدافه، والعامل الأساسي في معادلة التكيّف مع البيئة المحيطة والحفاظ على البقاء وتحقيق الارتقاء. ويتوقف نجاح القوى العاملة بمهامها الأساسية والتنموية على خصائصها ومستوى تطورها.

وتحظى دراسة القوة العاملة النسوية الريفية بأهمية إضافية، فعلاوة على ما تقدّمه من معرفة عن إحدى الشرائح الرئيسية في كل من القوة العاملة والقوة البشرية والمجتمع السكاني، تلقي الضوء على إنجاز المجتمع في مجال التنمية الاجتماعية فيما يخص وضع المرأة من حيث التحرر من التمييز وتبعاته، وتحقيق الإنصاف والمساواة مع الرجل، من خلال تحسين مشاركتها في القوة العاملة كماً ونوعاً، إذ إنَّ المساهمة في العمل المنتج ذي القيمة الاقتصادية هو السبيل الأقوم لتحسين منزلة المرأة وتمكينها من التمتع بحقوقها وهو المعيار الأساسي لتوزيع الثروات وتقاسم ثمرات التنمية في المجتمعات الحديثة، إضافة إلى ما يتيحه من فرص للاطلاع والانخراط في شؤون الحياة الإنسانية ونماء الشخصية وتفتح الموهبة.

٢,١. الافتراض الأساسي للدراسة ـ وجهة نظر:

وبادئ ذي بدء أسوق ـ على سبيل الافتراض الأولي، مرجئاً البتّ في ذلك إلى ما سيأتي به التحليل لاحقاً من بيّنات وأدلة ـ القضية التي تشكّل منطلق هذه الدراسة ومحل الاختبار فيها ألا وهي:

تفيد الملاحظات والتقديرات الأولية أن القوة العاملة النسوية الريفية ما زالت الشريحة الأقل تطوراً بين شرائح القوة العاملة السورية على الرغم من مضي أربعة عقود من التنمية. وأحسب أن ذلك يعود إلى عاملين رئيسين هما:

١) استمرارية نفوذ الراسب الاجتماعي في المجتمع المحلي الريفي:

يؤمن المجتمع الريفي التقليدي بقاعدة تقسيم العمل بين الجنسين التي يختصرها المثل الشعبي الدارج: «الرجل للإنتاج والمرأة للإنجاب»، على الرغم من المشاركة الكثيفة للمرأة التي ترى أحياناً في بعض الأعمال الزراعية ولاسيما في رعاية الحيوان، لكنها مشاركة لا تُحتسب لها ولا تدرّ لها دخلاً ولا تنمي ثروتها، بل إن المرأة الريفية كانت في معظم الحالات محرومة من ملكية الأرض والثروة. وقد كان من الممارسات المألوفة في المجتمع الريفي التقليدي زواج الرجل بأكثر من امرأة بقصد الحصول على يد عاملة رخيصة، بل هي الأرخص، لأنها كانت بلا أجر.

ومما تجدر ملاحظته هو أن المشاركة التقليدية للمرأة بالعمل غير المأجور ما كانت لتمثل بنظر المجتمع الريفي خرقاً للقاعدة التقليدية حول تقسيم العمل حسب الجنس التي تحدد ما ينبغي أن يكون، لذلك فهو لا يحتسب لها هذه المشاركة. فإن احتسبت لها هذه المشاركة لعدّ ذلك خرقاً للقاعدة وللمثل الأعلى حول تقسيم الأعمال بين الجنسين، لكن ذلك لم يحدث في المجتمع التقليدي. ومن المنطقي أن نتخيل أن المرأة لا تقوم بمثل هذه الأعمال إلا مكرهة، إما بسبب العوز الشديد والفقر المدقع، وإما تحت وطأة ضغوط من ولي أمرها (أبيها أو أخيها أو زوجها أو سيّدها).

ومن اللافت للنظر أن العقود الأولى من تنمية المجتمع الريفي نجحت في إضعاف تأثير العوامل التي تكره المرأة على العمل، بما جلبته من تحسن نسبي في مستوى المعيشة والوعي؛ فأدى ذلك، في ظل استمرار القاعدة الاجتماعية التقليدية حول تقسيم العمل بين الجنسين، إلى هبوط وتراجع مستمرين في مستوى مشاركة المرأة الريفية بالعمل. وستؤيد الأدلة التي نوردها لاحقاً صحة هذا الاستنتاج بالنسبة لسورية، لاسيما بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

لكن الجرعات اللاحقة من تنمية المجتمع الريفي، وما تولّده من حاجات متزايدة، ستعمل على تقويض نفوذ القاعدة التقليدية لتقسيم العمل بين الجنسين، وستدفع بالمرأة التي أصبحت متعلمة ومؤهلة إلى سوق العمل برغبة منها في ممارسة حقها. ويمكن تحقق حدوث ذلك في سورية منذ مطلع الثمانينيات.

٢) الانتقائية المزدوجة للمشروع التنموي:

أما السبب الثاني للتخلف النسبي لقوة العمل النسوية الريفية في سورية فيرجع إلى الانتقائية المزدوجة للمشروع التنموي، لاسيما في مراحله الأولى (أي بين الأربعينيات والسبعينيات)؛ فقد استأثرت المناطق الحضرية دون الريفية بفرص العمل في القطاعات الحديثة الصناعية والخدمية التي جاءت بها التنمية، ويعد استمرار تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة شاهد إثبات لوجود هذه الانتقائية واستمرارها. أما الانتقائية الثانية التي ابتلى بها المشروع التنموي في بداياته فتتجلى في انتقائه للذكور دون الإناث، حيث ظفر الذكور بفرص العمل الأرقى بسبب إمساكهم بزمام المبادرة التاريخية واستمرار الأخذ بالقاعدة التقليدية لتقسيم العمل بين الجنسين. وقد كان مستوى المشاركة في العمل عند الذكور أكبر بكثير منه لدى الإناث، وما زال هذا محققاً حتى اليوم.

لقد أدت هذه الانتقائية المزدوجة إلى تهميش القوة العاملة النسوية الريفية وإبعادها عن فرص العمل والاستخدام التي وفرتها التنمية الحديثة. ولم تعمد خطط التنمية في سورية إلى ملاحظة ذلك والعمل على الحد من تأثيره إلا في فترة متأخرة أي منذ الثمانينيات.

٣,١. خطة الدراسة وأهدافها الفرعية:

لتفحص أوضاع قوة العمل النسوية الريفية ولاختبار الافتراض الأساسي الذي تقدم ذكره، تتطلع الدراسة إلى استجلاء الجوانب الآتية:

- اتجاهات تغير الحجم ومعدلات النمو ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي لكل من السكان والقوة البشرية والقوة العاملة وشرائحها في سياق تحليل مقارن.

- اتجاهات تغير البنى الجوهرية للمشتغلات الريفيات، وهي تتصل بالخصائص الجوهرية المحدِّدة للعمل أو النشاط الاقتصادي، وأهمها الآتي: نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المشتغل، والمهنة التي يزاولها، والحالة العملية التي يتصف بها.
- اتجاهات تغير البنى العامة للمشغلات الريفيات: وهي تتصل بخصائص عامة يتصف بها العامل وغير العامل، وهي وإن كانت من محددات العمل، فليست على علاقة حميمية بالعمل؛ وأهمها: العمر والتعليم والحالة الزواجية.
- بنية أنماط العمل الزراعي ومستوى مشاركة المرأة الريفية فيها.

وستكتفي الدراسة بالاطلاع على طبيعة هذه الأنماط دون تحليل اتجاه التطور لعدم توافر البيانات المسلسلة زمنياً.

- استنتاجات عامة.

٤,١. المنهج أو أسلوب التحليل:

يمكن وصف نوع البحث المتبع في هذه الدراسة بأنه تحليل ثانٍ Secondary Analysis للمعطيات الوثائقية والجاهزة. وهو من البحوث الضرورية لأننا نعيش في عصر أخذت تتدفق فيه المعطيات الكثيرة وتتكدّس منتظرة من يقوم بتحليلها، ومثلاً إن نتائج التعدادات السكانية العامة متاحة، ولكن لا توجد دراسة تستثمر معطيات هذه التعدادات للكشف عن اتجاهات تطور القوة العاملة النسوية الريفية وخصائصها في سورية.

والدراسة أيضاً هي من نوع التحليل الطولاني Longitudinal Analysis للمعطيات المرتبة في صورة مسلسلات زمنية، يستهدف قياس مستويات Levels التغير وتحديد اتجاهاته trends ونماذجه الخاصة والتفاضلات بين الجماعات المختلفة. وتستعين الدراسة بمنهج إحصائي يقوم على حساب المؤشرات الإحصائية المناسبة لدراسة أوضاع القوة العاملة مثل الحجوم المطلقة والنسبية ونسب التغير ومعدلات التغير الهندسية ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي الخام والمنقحة والخاصة بالعمر أو الحالة الزواجية أو المستوى التعليمي، ثم ترتب هذه المعلومات والمؤشرات في جداول زمنية تتيح إمكانية المقارنة بين إنجازات السنوات المتعاقبة واستخراج الأحكام.

وتستمد الدراسة مادة التحليل من المعطيات الرسمية الجاهزة التي أتاحتها التعددات السكانية العامة وبحوث القوى العاملة في سورية التي نشر تقاريرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية. وعلى الرغم من بعض التساؤلات التي تثار حول مصداقية هذه المعطيات وقصورها، تظل أفضل المعطيات المناسبة لدراسة أوضاع العمالة النسائية الريفية هذا إن لم تكن الوحيدة في هذا الصدد. ومن أهم ما يؤخذ على المعطيات الرسمية بصدد العمل هو أخذها بتعريف للعمل يحدد مدة إسناد ضيقة نسبياً هي الأسبوع السابق لإجراء المقابلة، فالمشتغل مثلاً هو من قام بنشاط ذي قيمة اقتصادية خلال أسبوع الإسناد وإلا اعتبر غير ناشط. ومن شأن هذا أن يقلّص حجم المشاركة في النشاط لأنه يستبعد الناشطين الذين لم يسجلوا نشاطاً في أسبوع الإسناد الزمني.

وثمة صعوبات تتصل بقابلية المعطيات للمقارنة لاختلاف أسس احتساب المؤشرات وتباين تعريفات المتغيرات والمفهومات ومعايير الجدولة والتصنيف، لكنها لم تكن صعوبات مستعصية على الحل في هذه الدراسة.

٢-اتجاهات تغيّر المجتمع السكاني والقوة البشرية والقوة العاملة في سورية خلال أربعة عقود من التنمية (١٩٦٠ - ٢٠٠٠).

تتأثر القوة العاملة النسوية الريفية في سورية بالاتجاهات العامة للتغير الديمغرافي، ولاسيما التغيرات في حجم ونمو المجتمع السكاني الإجمالي وقواه البشرية والعاملة، وقد كانت الحقبة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ حافلة بالنشاط الديمغرافي الوافر. يبيّن هذا القسم من الدراسة السمات الأساسية لاتجاهات التغير الديمغرافي لسورية من حيث الحجم والنمو ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي ولاتجاهات تغير تركيب القوة البشرية النسوة الريفية.

١,٢. الاتجاهات العامة لتغير حجم السكان والقوة البشرية والقوة العاملة.

يتيح الجدولان ١ و ٢ عقد مقارنات زمنية تتعلق بمؤشرات الحجم والنمو والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وإجراء المفاضلات بين الكتل الأساسية المكونة للمجتمع السوري من مجتمع سكاني وقوة بشرية وقوة عاملة وشرائحها الريفية والنسوية. ويمكن الخروج من هذا التحليل المقارن بالنتائج الآتية:

١) اتجاهات تغيّر كل من الحجم السكاني الكلّي والبنيّة الريفية-الحضرية والتركيب حسب الجنس:

بلغ عدد سكان سورية في عام ١٩٩٤ (حسب آخر تعداد سكاني عام فيها) قرابة ١٤ مليوناً. ويبدو أن كلاً من الإناث والذكور وأهل الريف وأهل الحضر باتوا شريحة يقارب حجمها نصف سكان سورية أي سبعة ملايين مع وجود فرق لا يتعدى حجمه النسبي ٣ بالمئة.

وقد ازداد حجم كل من المجتمع السكاني الإجمالي والإناث والذكور خلال الحقبة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ بمعدلات نمو سكاني موجبة متماثلة تقريباً تعد شديدة الارتفاع بالمقاييس العالمية تزيد على ٣ بالمئة سنوياً. فجعل ذلك حجم كل من هذه الكتل يصل في عام ١٩٩٤ إلى قرابة ثلاثة أمثال حجمه في عام ١٩٦٠. هذا على الرغم من أن معدلات نمو هذه الكتل كانت متزايدة قبل عام ١٩٨١ ثم صارت متناقصة بعده، وإن ظلت في الحالين موجبة وتؤدي إلى زيادة حجم السكان ومضاعفة حجمهم مرتين في غضون أقل من خمس وعشرين سنة.

وقد كان تزايد السكان الريفيين أبطأ بقليل من تزايد سكان سورية والسكان الحضر، حيث ازداد أهل الريف في غضون الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ بمعدل سنوي يساوي ٢,٦ بالمئة وهو ما جعل

حجمهم في عام ١٩٩٤ يعادل ٢,٤ من حجمهم في عام ١٩٦٠. وأدى ذلك إلى هبوط نسبة أهل الريف من ٦٣% إلى ٥٠% من مجموع السكان.

ومن المرجح أن يكون لاتجاهات التغّير الديمغرافي في كل من حجم السكان ونموهم وتركيبهم حسب الجنس وبنيتهم الريفية-الحضرية تأثير في اتجاهات تطور القوى البشرية والقوة العاملة.

الجدول ١. اتجاه تغّير الحجوم المطلقة والنسبية للسكان والقوة البشرية والقوة العاملة ومعدلات النشاط الاقتصادي الخام في سورية خلال الحقبة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠ (الحجوم بالآلاف والنسب المئوية).

البيان	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٩٨
حجم السكان بالألوف:					
● الإجمالي	٤٥٦٥	٦٣٠٥	٩٠٤٦	١٣٧٨٢	١٥٥٩٧
● الإناث	٢٢٢١	٣٠٧٢	٤٤٢٤	٦٧٣٣	٧٦١٩
● الإناث الريفيات	١٤٠٤	١٧٤٨	٢٣٦٧	٣٤٠٩	*٣٨١٠
● سكان الريف	٢٨٨٠	٣٥٦٢	٤٧٩٠	٦٩١٨	
القوة البشرية بالألوف					
● السكان ١٥ ـ ٦٤	٢٢٣٢	٢٩١٨	٤٣٧٢	٧١٩٤	٨٤٨٥
● السكان (١٠+)	٢٩٦٩	٤٠٣٩	٥٨٨٢	٨٧٣٩	١٠٢١٦
● الإناث الريفيات (١٠+)	٩١٦	١١١٢	١٤٩٦	٢١٤٥	..
القوة العاملة بالألوف					
● الإجمالية	١١٧٩	١٥٧١	٢١٣٧	٣٢٤٢	..
● للذكور	١٠١٨	١٤٠٣	١٩٥٣	٢٨٢٦	..
● للإناث	١٦١	١٦٨	١٨٤	٤١٦	..
● للإناث الريفيات	١٢٥	١١٧	٨١	٢١٥	..
معدلات النشاط الخام %					
● للسكان عامة	٢٦	٢٥	٢٤	٢٤	٣١
● للذكور	٤٣	٤٣	٤٢	٤٠	٤٩
● للإناث	٧,٢	٥,٤	٤,٢	٦,٢	١١
● للإناث الريفيات	٨,٩	٦,٧	٣,٤	٦,٣	..
الحجم النسبي %:					
● للسكان ١٥ــ٦٤ من مجموع السكان	٤٨,٩ ١٣,٧	٤٦,٣ ١٠,٧	٤٨,٣ ٨,٦	٥٢,٥ ١٢,٨	٥٤,٤ ١٧,٥

• لقوة العمل النسائية من القوة العاملة الإجمالية.	٧٦	٦٩	٤٤	٥٢	٣٩
• لقوة العمل النسائية الريفية من قوة العمل النسائية.					

المصدر: تقارير المكتب المركزي للإحصاء في سورية عن نتائج التعدادات السكانية للأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ وبحث القوى العاملة لعام ١٩٩٨.

ملاحظة تخص (الجدول ١):

* قدر عدد الإناث الريفيات استناداً إلى تقدير نسبتهن بقرابة ٥٠% من مجموع الإناث،وهي نسبة قريبة من قرينتها للعام ١٩٩٤ (سنة التعداد)، ويلاحظ أن الحجم النسبي

• لهذه الجماعة السكانية متناقص مع مرور الزمن بسبب اتجاه التحضر المتزايد في سورية، فقد كانت هذه النسبة قرابة ٥٧% في عام ١٩٧٠.

٢) اتجاهات تطور القوة البشرية في سورية:

أدت حالة عدم النضج الديمغرافي لسكان سورية إلى تخفيض نسبة السكان ذوي الأعمار ١٥ ـ ٦٤ سنة أي ما يعرف بالقوة البشرية حسب التعريف العالمي للأمم المتحدة، فقد تراوحت نسبة هؤلاء في غضون الفترة المشمولة بالدراسة بين ٤٨% و٥٢% أو تعادل وسطياً قرابة ٥٠%.وتلك نسبة شديدة الانخفاض بالمضاهاة مع قرينتها للبلدان ذات البنى العمرية الناضجة (الهرمة)، التي تبلغ فيها هذه النسبة قرابة ٦٨%. وهذا يعني أن البنية العمرية غير الناضجة (الفتيّة) لسكان سورية تُخرج من القوة البشرية القادرة على العمل قرابة ١٨% من مجموع السكان. وتعمل حالة عدم النضج الديمغرافي على رفع معدلات العالة (أو الإعالة) وزيادة نسبة الإنفاق الديمغرافي على حساب الاستثمار وإيجاد فرص العمل.

وتصدق الأوصاف السابقة على القوة البشرية النسوية؛ لأن النساء يمثلن ما يقارب نصف المجتمع وهن يمتلكن تركيباً عمرياً غير ناضج (فتيّا) مماثلاً لقرينه لدى الذكور أو لدى سكان سورية عامة. لكن يتوقع أن تكون القوة البشرية الريفية لكل من النساء و/أو الذكور أقل نضجاً (أي أقل تطوراً) من القوة البشرية الإجمالية لسورية أو من القوة البشرية الحضرية، بسبب الهجرة الريفية ـ الحضرية ذات الطابع الانتقائي بالنسبة للعمر (حيث إنَّ أكثر المهاجرين الريفيين إلى المدينة هم ممن أعمارهم ١٥ ـ ٦٤ سنة).

ويستفاد من الجدول ٢ أن الحجم النسبي للقوة البشرية في سورية كان متناقصاً لفترة ما قبل عام ١٩٨١ ثم أصبح متزايداً لفترة ما بعده، وأن تزايد السكان كان أسرع من تزايد القوة البشرية قبل عام ١٩٨١، ثم انقلبت الآية بعد عام ١٩٨٩١ ليصبح تزايد القوة البشرية أسرع من تزايد السكان وينبئ هذا الاتجاه الجديد المتشكل منذ مطلع الثمانينيات بوجود تغير إيجابي للقوة البشرية في سورية، كما يتوقع له أن يتسارع مستقبلاً.

الجدول ٢. نسب التغير ومعدلات النمو السنوي لكل من للسكان والقوة البشرية والقوة العاملة في سورية ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ (%):

البيان	نسبة الزيادة للأعوام المبينة:		معدل النمو السنوي المئوي للفترة:	
	١٩٦٠/١٩٨١	١٩٨١/١٩٩٤	١٩٦٠ - ١٩٨١	١٩٨١ - ١٩٩٤
السكان				
الإجمالي	١,٩٨	١,٥٢	٢,٣١	٣,٢٩
أهل الريف	١,٦٦	١,٤٤	٢,٤٥	٢,٨٧
القوة البشرية	١,٩٦	١,٦٥	٣,٢٦	٣,٩١
القوة العاملة:				
الإجمالية	١,٨١	١,٥٢	٢,٨٧	٣,٢٦
للذكور	١,٩٢	١,٤٥	٣,١٥	٢,٨٨
للإناث	١,١٤	٢,٢٦	٠,٦٤	٦,٤٨
للإناث الريفيات	٠,٦٥	٢,٦٥	- ٢,٠٤	٧,٨٠

المصدر: حُسبت النسب ومعدلات النمو السنوي الهندسية استناداً إلى معطيات الجدول ١.

٣) اتجاهات تطور القوة العاملة وشرائحها الأساسية في سورية:

بلغ حجم القوة العاملة في عام ١٩٩٤ حسب بيانات التعداد في تلك السنة قرابة ٣,٢ مليون نسمة وهي تمثل قرابة ربع سكان سورية، فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام لسورية قرابة ٢٤. ويدل هذا المعدل على مستوى شديد الانخفاض للمشاركة في النشاط الاقتصادي بين السكان مقارنة مع أقطار العالم، فقد بلغ ٤٩ للبلدان المتقدمة أو الصناعية و٤٧ للبلدان النامية، وهو يتراوح بين ٣٥ و ٤٥ لمعظم الأقطار العربية الأخرى في عام ١٩٩٠، (الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧، ملحق ١٦).

يرجع انخفاض مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي لسورية إلى عوامل شتى أهمها: العامل السكاني المتمثل بحالة انعدام النضج الديمغرافي التي أشير إليها من قبل، والعامل الاجتماعي الذي يقف وراء ضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، والعامل الاقتصادي المتمثل بقدرة التنمية الاقتصادية على توفير فرص عمل لطالبيها المتزايد عددهم.

ويلاحظ أن حجم قوة العمل أخذ بالتزايد لكن تزايده كان أبطأ من تزايد حجم السكان للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨١ وأسرع من تزايد السكان للفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠، ويظهر ذلك اتجاه معدل النشاط المائل نحو الانخفاض للفترة الأولى ثم المائل نحو الارتفاع في الفترة الثانية حيث ارتفع معدل النشاط من ٢٤ في كل من عامي ١٩٨١ و ١٩٩٤ إلى قرابة ٣١ في عام ١٩٩٨، وأصبح

معدل نمو القوة العاملة الإجمالية مساوياً لمعدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠. وهذا يدل على أن المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في حقبة ما بعد الثمانينيات أخذت تؤثر بصورة إيجابية في اتجاه تطور القوة العاملة.

بيد أنَّ التباين الكبير في مستويات المشاركة بالنشاط الاقتصادي واتجاهاته يتجلى في المقارنة بين الذكور والإناث، فقد بلغ معدل النشاط الخام ٤٠ لدى الذكور مقابل ٦,٢ للإناث في عام ١٩٩٤، وبلغ ٥٠ للذكور مقابل ١١ للإناث في عام ١٩٩٨.

وقد تميّز اتجاه معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند الذكور بالاستقرار النسبي أو التغيّر الصغير المدى، فقد تراوح بين ٤٠ و ٤٣ بين الستينيات والثمانينيات، ثم ارتفع إلى مستوى ٤٩ في عام ١٩٩٨. وظل معدل نمو القوة العاملة للذكور مسايراً لمعدل النمو السكاني ومساوياً له وإن أظهر ميلاً نحو الانخفاض بعد عام ١٩٨١ (الجدول ٢). أما اتجاه معدل نمو القوة العاملة النسوية في سورية فقد كان موجباً لكنه ضئيلاً (أي أقل من ١% سنوياً) للفترة ١٩٦٠ ـ١٩٨١، ثم ارتفع بعد عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٦ بالمئة سنوياً.

ويؤكد اتجاه نسبة النساء في قوة العمل صحة هذا الاتجاه العام، فقد كانت هذه النسبة متناقصة قبل عام ١٩٨١، حيث هبطت من قرابة ١٤% في عام ١٩٦٠ إلى نحو ٩% في عام ١٩٨١، ثم شرعت تتزايد بعد ذلك لتصل إلى قرابة ١٨% تقريباً في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من هذه النسب والمعدلات المختلفة ظلت الحجوم المطلقة لجميع شرائح القوة العاملة السورية الآنف ذكرها (أي القوة العاملة الإجمالية والنسوية والذكورية) متزايدة الحجم سواء قبل عام ١٩٨١ أو بعده.

وتعدُّ هذه الاتجاهات الجديدة لتطور شريحتي الذكور والإناث في القوة العاملة السورية والمشاهدة منذ عام ١٩٨١ ظاهرة سليمة وتصحيحاً تنموياً لمستوى مشاركة المرأة في قوة العمل.

لكن الشريحة العمالية ذات الاتجاه والأداء المختلفين عن سائر شرائح القوة العاملة في سورية إنما كانت شريحة العاملات الريفيات. فقد انفردت عن جميع الشرائح السكانية والعمالية بأنها كانت خلال الفترة ١٩٦٠ و١٩٨١ تنمو بمعدل نمو سالب بلغ قرابة –٢ بالمئة سنوياً؛ فلم تكن نسبتها متناقصة فقط، بل كان حجمها المطلق متناقصاً أيضاً. لقد كانت تذوب مثل كرة ثلجية تحت شمس التنمية، فتراجع حجمها من ١٢٥ ألفاً في عام ١٩٦٠ إلى قرابة ٨١ ألفاً في عام ١٩٨١، ثم تزايد حجمها بعد ذلك لتصبح قرابة ٢١٥ ألفاً في عام ١٩٩٤، وأصبح معدل نموها السنوي موجباً بعد عام ١٩٨١ بل إنها سجلت أعلى معدل نمو موجب بين جميع الشرائح العمالية والسكانية بلغ قرابة ٧,٨ بالمئة سنوياً للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٤. وأظهر معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند الريفيات اتجاهاً مماثلاً فقد انخفض من ٩ في عام ١٩٦٠ إلى ٣ تقريباً في عام ١٩٨١ ثم ارتفع قرابة ٦ في عام ١٩٩٤.

وقد تراجع الحجم النسبي للعاملات الريفيات في القوة العاملة النسوية الإجمالية السوريّة، فهبطت نسبتهن من ٧٦% في عام ١٩٦٠ إلى قرابة ٣٩% في عام ١٩٩٨.

٢,٢. اتجاه تغيّر بنية القوة البشرية النسوية الريفية:

يستنبط من الجدول ٣، إن اقتصرنا على معطيات التعدادات السكانية، أن غير النشيطات اقتصادياً يؤلفن غالبية القوة البشرية النسوية الريفية، حيث تراوحت نسبتهن بين ٨٠% و ٩٠% من هذه الشريحة للقوة البشرية، ولا تظهر نسبتهن أي اتجاه هابط مع مرور الزمن.

وتؤلف المتفرغات للعمل المنزلي الشريحة الكبرى في القوة البشرية النسوية الريفية، لكن اتجاه التغير يشير إلى تراجع حجمهن النسبي مع مرور الزمن، فقد تراجعت نسبتهن من ٧٧% إلى ٦٦% حسب بيانات التعدادات السكانية. يليها في الحجم النسبي جماعة الطالبات اللواتي تزايدت نسبتهن باطراد حتى أصبحت نسبتهن اليوم بين ٢٠% و٢٥% من إجمالي القوة البشرية النسوية الريفية. وتأتي جماعة المشتغلات في المستوى الثالث فقد تراوحت نسبتهن بين ٥% و١٠% حسب بيانات التعدادات ولا ترتفع نسبتهن عن مستوى ١٨% في أي من مسوح القوى العاملة المشار إليها في الجدول ٣.

أما المتعطلات الريفيات فقد تراوحت نسبتهن بين ٠,٣% و٢% من إجمالي القوة البشرية النسوية الريفية، لكن نسبتهن من مجموع الريفيات النشيطات قد تصل إلى ١٣%، وقد أظهرت معطيات تعداد ١٩٦٠ خروجاً على هذا النمط العام، مشيرة إلى أن نسبة المتعطلات تصل إلى ٧% من القوة العاملة النسوية الريفية أي ما يعادل ٥٠% من مجموع النشيطات الريفيات آنئذٍ.

الجدول ٣. اتجاه تغّير بنية القوة البشرية النسوية الريفية في سورية خلال ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠ (%):

السنة	النشيطات اقتصادياً (القوى العاملة)			غير النشيطات (خارج قوة العمل)				المجموع الكلي %(الحجم بالألوف)
	المشتغلات	المتعطلات	المجموع*	متفرغات للعمل المنزلي	الطالبات	غير قادرات على العمل	المتقاعدات والمكتفيات	المجموع
١٩٦٠	٧	٦,٧	١٣,٧	-	-	-	-	٨٦,٣	١٠٠%(٩١٦)
١٩٧٠	١٠	٠,٥	١٠,٥	٧٧	٥,٥	٥	٢	٨٩,٥	١٠٠%(١١١٢)
١٩٨١	٥,١	٠,٣	٥,٤	٧٤	١٥	٥,١	٠,٥	٩٤,٦	١٠٠%(١٤٩٦)
١٩٨٤	١٢	١,٥	١٣,٥	٦١	٢١	٣	١,٥	٨٦,٥	١٠٠%
١٩٩١	١٧,٦	١,٩	١٩,٥	٥٢	٢٥	٢,٥	١	٨٠,٥	١٠٠%
١٩٩٣	١٥,٧	١,٥	١٧,٢	٥٧	٢٤	١,٦	٠,١	٨٢,٨	١٠٠%
١٩٩٤	٩	١,٢	١٠,٢	٦٦,٤	٢١	٢,٢	٠,٢	٨٩,٨	١٠٠%(٢١٤)
١٩٩٨	١٧	٢	١٩	٥٥,٤	٢٤,١	١,٣	٠,٢	٨١	١٠٠%

المصدر: حسبت من منشورات المكتب المركزي للإحصاء في سورية حول:

- نتائج التعدادات السكانية للأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤.
- تقارير بحوث القوى العاملة للأعوام ١٩٨٤، ١٩٩١، ١٩٩٨.
- مسح الجمهورية العربية السورية حول صحة الأم والطفل ١٩٩٣.

* تمثل النسب المئوية المسجلة تحت عمود «المجموع» هذا معدلات النشاط المنقح.

وقد كان لغير القادرات على العمل نسبة متراجعة باستمرار هبطت حسب بيانات التعدادات من ٥% في كل من عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ إلى قرابة ٢% في عام ١٩٩٤ وتشير مسوح القوى العاملة إلى مستوى يقل عن ذلك.

ولا بد من الإشارة إلى الأهمية الخاصة لجماعة الطالبات في القوة البشرية النسوية الريفية، فالتعليم هو إلى حد كبير مدخل للتأهيل للعمل، ومن ثَمَّ يمكن اعتبارهن احتياطياً حقيقياً لقوة العمل، يتوقع له أن يسهم في رفع مستويات المشاركة في العمل عند المرأة الريفية وأن يحسّن السمات النوعية والتركيبية لقوة العمل النسوية الريفية.

ويمكن أن نستخلص من هذا التحليل لاتجاهات تغير تركيب قوة العمل أن جماعة المتفرغات للعمل المنزلي، التي تعد كبرى شرائح قوة العمل النسوية الريفية، هي «الخاسر» الأكبر مع مرور الزمن، إذ يتوقع أن يتقلص حجمها مع تراجع نفوذ الرواسب الاجتماعية التقليدية، وأن تكون خسارتها كسباً لذوات النشاط من الريفيات.

وأخيراً يقتضي التنويه إلى أن بعض المسوح الخاصة كالتي أعدتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية تشير إلى مستويات مشاركة أعلى لدى المرأة الريفية مما أشارت إليه البيانات الرسمية للتعدادات أو مسوح قوة العمل المستعملة في هذه الدراسة. ومن المحتمل أن تكون البيانات الرسمية قد قللت من حجم جماعة المشتغلات الريفيات، بسبب تقييد النشاط الاقتصادي بمدة إسناد زمنية قصيرة هي في معظم التعدادات ومسوح القوى العاملة الأسبوع السابق ليوم إجراء المقابلة. ومن المحتمل أيضاً أن تكون قد بالغت في حجم جماعة المتفرغات للعمل المنزلي بسبب إساءة فهم من السائل (من يجري المقابلة) أو المسؤول (أي المجيب عن الأسئلة). ويتطلب التدقيق في ذلك إجراء بحوث خاصة مصغرة تراعي هذه الاعتبارات أو غيرها.

٣. اتجاه تغير البنى الجوهرية للمشتغلات الريفيات:

يقصد بالبنية الجوهرية للمشتغلات توزيعهن حسب سمة أساسية ملازمة للعمل، من هذه مثلاً أنه لا بد لكل نشاط اقتصادي من أن يندرج في أحد أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو في تصنيفاتها الأبعد تفصيلاً. ولا بد لكل مشتغل من أن يكون صاحب مهنة حسب تصانيف المهن المختصرة أو التفصيلية. ولكل مشتغل حالة عملية فهو إما صاحب عمل، أو شخص يعمل لحسابه، أو مشتغل بأجر، أو مشتغل بغير أجر. فما هي اتجاهات تغير البنى الجوهرية للمشتغلات الريفيات في سورية؟.

١,٣. تطور بنية المشتغلات الريفيات حسب أقسام النشاط الاقتصادي:

تمثل الزراعة المجال الأساسي المهيمن الذي تنشط فيه المشتغلات الريفيات في سورية، فقد كان بين الستينيات والسبعينيات يستأثر بقرابة ٨٦% إلى ٩١% من مجموع المشتغلات الريفيات، ثم هبط إلى ٨٤% في عام ١٩٨١ و٥٩% في عام ١٩٩٤، حسب معطيات التعدادات السكانية العامة (الجدول٤).

ويحتل قسم الخدمات المرتبة الثانية لمجال نشاط الريفيات حيث ازدادت نسبة المشتغلات الريفيات فيه باطراد، صاعدة من ٣% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨% في عام ١٩٩٤، وتشكل الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة معظم أعماله.

ويعمل في الصناعة نسبة متزايدة من المشتغلات الريفيات ارتفعت من ٥% في عام١٩٦٠ إلى قرابة ١٣% في عام ١٩٩٤، يتركز معظمهن في الصناعات التحويلية.

الجدول ٤. تطور بنية المشتغلات الريفيات في سورية حسب نمط-النشاط الاقتصادي خلال الحقبة ١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠ (%):

السنة	نمط النشاط الاقتصادي			المجموع الكلي
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	% (الحجم بالألوف)
١٩٦٠	٨٦	٥	٩	١٠٠ (٦٣)
١٩٧٠	٩١	٦	٣	١٠٠ (١١٣)
١٩٨١	٦٤	١٩	١٧	١٠٠ (٧٧)
١٩٨٤	٨٣	٧	١٠	١٠٠
١٩٩١	٨٢	٣	١٥	١٠٠
١٩٩٣	٧٨	٥	١٧	١٠٠
١٩٩٤	٥٩	١٣	٢٨	١٠٠ (١٩١)
١٩٩٨	٨٣	٨	٩	١٠٠

المصدر: حُسبت من مصادر الجدول ٣ ذاتها.

٢,٣. تطور البنية المهنية للمشتغلات الريفيات:

يقع معظم المشتغلات الريفيات في المستوى المهني الثالث أي هن من العاملات الزراعيات وعاملات الإنتاج، لكن نسبتهن متناقصة مع مرور الزمن (انظر الجدول ٥)، يليهن في الحجم المطلق والنسبي صاحبات مهن المستوى الأول (ذوات الياقات البيضاء) اللواتي ازدادت نسبتهن من ١٥% في عام ١٩٨١ إلى ٢٤% في عام ١٩٩٤، ومعظم هؤلاء هن من الاختصاصيات الفنيّات أو العلميات أو المهنيات، وقد آلت نسبة المشتغلات الريفيات في المهن الإدارية إلى الصفر بسبب التقريب وضآلة حجمهن النسبي. ولا يعمل في مهن البيع والخدمة إلا القليل من المشتغلات الريفيات. وإن كانت نسبتهن متزايدة.

٣,٣. اتجاه تطور بنية المشتغلات الريفيات حسب الحالة العملية:

تكشف نتائج الجدول ٦ عن السمات الأقل تطوراً لتركيب المشتغلات الريفيات في سورية، وهي وجود نسبة عالية من العاملات بغير أجر، اللواتي يعملن عند أقربائهن. لكنها نسبة متناقصة هبطت حسب بيانات التعدادات من ٦٢% في عام ١٩٦٠ إلى ٤١% في عام ١٩٩٤، ويفيد بحث القوى العاملة لعام ١٩٩٨ بحدوث انخفاض حاد أوصل هذه النسبة إلى مستوى ٥%

من مجموع المشتغلات الريفيات. ويتركز العمل غير المأجور في قطاع الأعمال الزراعية والمهن المتصلة بها، ويكاد ينعدم فيما سوى ذلك من مهن وأعمال.

الجدول ٥. تطور البنية المهنية للمشتغلات الريفيات في سورية خلال ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ (%):

السنة	المستوى المهني الأول				المستوى المهني الثاني			المستوى المهني الثالث			المجموع الكلي % (العدد بالألوف)
	العلمية	الإدارية	الكتابية	المجموع	البيع	الخدمة	المجموع	عاملات زراعيات	عاملات الإنتاج	المجموع	
١٩٦٠	-	-	-	١,٦	٠,٣	٢,١	٢,٤	٨٣	١٣	٩٦	١٠٠ (٥٠)*
١٩٧٠	-	-	-	١	-	-	١	٩١	٧	٩٨	١٠٠ (١١٣)
١٩٨١	١٢	٠	٣,٢	١٥,٢	٠,٧	٢	٢,٧	٦٤,٥	١٧,٥	٨٢	١٠٠ (٧٧)
١٩٨٤	٧	٠	١,٧	٨,٧	٠,٨	١,٣	٢,١	٨٢,٧	٦,٥	٨٩,٢	١٠٠
١٩٩١	١١,٥	٠	٢,٥	١٤	٠,٣	٠,٧	١	٨٢	٣	٨٥	١٠٠
١٩٩٣	١١	٠	٣	١٤	١	٢	٣	٧٨	٥	٨٣	١٠٠
١٩٩٤	١٩,٧	٠,٥	٣,٤	٢٣,٦	٠,٩	٣,٥	٤,٤	٥٩,٦	١٢,٤	٧٢	١٠٠ (١٩١)
١٩٩٨	١٦,١	٠	٣,٧	**١٩,٨**	٢	١,٥	**٣,٥**	٧٠,٧	٦	**٧٦,٧**	١٠٠

المصدر: حسبت من مصادر الجدول (٣.) ذاتها.

* يرجع اختلاف المجاميع الكلية للمشتغلات في عام ١٩٦٠ أو غيره بين الجدولين ٤ و ٥ إلى اختلاف عدد جماعة «غير مبين»، الذي يُقصى عن العدد الإجمالي للمشتغلات، إذ بلغ عدد غير المبينة مهنتهن قرابة ١٤ ألف مشتغلة في حين بلغ عدد اللواتي لم يبين نمط نشاطهن الاقتصادي قرابة ألف مشتغلة حسب تعداد ١٩٦٠.

أما العاملات بأجر فقد ازدادت نسبتهن من ٢٥% في عام ١٩٧٠ إلى ٤٢% في عام ١٩٩٤. ولا تظهر نسبة العاملات لحسابهن اتجاهاً واضحاً فقد بلغت مستوى ١٥% في عام ١٩٩٤ وكانت نسبتهن ١٤% في عام ١٩٨١.

ولا تشير المعطيات الزمنية إلى حدوث تغيير في الحجم النسبي لصاحبات العمل اللواتي تذبذبت نسبتهن الشديدة الانخفاض حول مستوى ١% بصفة عامة.

الجدول ٦. تطور بنية المشتغلات الريفيات حسب الحالة العملية في سورية خلال ١٩٦٠ - ٢٠٠٠

السنة	الحالة العملية للمشتغلة الريفية				المجموع الكلي
	صاحبة عمل	تعمل لحسابها	تعمل بأجر	تعمل بغير أجر	% (الحجم بالألوف)
١٩٦٠	١	٤	٣٣	٦٢	١٠٠%(٦٤)
١٩٧٠	*٠	٢١	٢٥	٥٤	١٠٠%(١١٣)
١٩٨١	١	١٤	٣٧	٤٨	١٠٠%
١٩٨٤	١	١١	٢٣	٦٥	١٠٠%
١٩٩١	١	٥	٣٤	٦٠	١٠٠%
١٩٩٣	١	١١	٢٣	٦٥	١٠٠%
١٩٩٤	٢	١٥	٤٢	٤١	١٠٠%(١٩٠)
١٩٩٨	١	٩	٨٥	٥	١٠٠%

المصدر: حُسبت النسب المئوية من مصادر الجدول ٣ ذاتها.

* آلت هذه النسبة إلى الصفر بسبب التقريب، إذ إنَّ قيمتها الدقيقة هي ٠,٤%.

٤-اتجاه تغير البنى العامة للمشتغلات الريفيات:

البنى العامة للمشتغلات هي توزيعهن بحسب خاصة يتصف بها العامل أو غير العامل مثل التعليم والعمر والحالة الزواجية. ويعدّ التعليم أكثرها أهمية لارتباطه الوثيق بالعمل والتأهيل له.

١,٤. اتجاه تطور البنية التعليمية للمشتغلات الريفيات

يشير الجدول ٧ إلى حدوث تغير كبير في التركيب التعليمي للمشتغلات الريفيات؛ ففي غضون الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٤ هبطت نسبة ذوات المستوى التعليمي المنخفض من ٩٨% إلى ٥٥%، وارتفعت نسبة الحائزات على الابتدائية أو الإعدادية من ١% إلى ٢٣%، وارتفعت نسبة الحائزات على الثانوية أو خريجات المعاهد الفنية أو المهنية أو الوسطى من ١% إلى ١٩ بالمئة، أي أن ذوات المستوى التعليمي المتوسط الأدنى والأعلى ارتفعت نسبتهن من ٢% إلى ٤٢%، وارتفعت نسبة الخريجات الجامعيات بين المشتغلات الريفيات من ٠,١% إلى ٣% بين عامي ١٩٧٠، ١٩٩٤ تباعاً.

الجدول ٧. تطور البنية التعليمية للمشتغلات الريفيات في سورية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٤ ومعدلات النشاط الخاصة بالحالة الزواجية:

المستوى التعليمي	المنخفض	المتوسط الأدنى	المتوسط الأعلى	العالي	المجموع الكلي

السنة	أمية	ملمة	المجموع	الابتدائية	الإعدادية	المجموع	الجامعة فأكثر	الثانوية والمعاهد الفنية والمهنية	%(العدد بالألوف)
الحجم النسبي للجماعات التعليمية للمشتغلات الريفيات (%)									
١٩٧٠	٩٣,٦	٤	٩٧,٦	١,١	٠,٣	١,٤	٠,١	٠,٩	١٠٠%(١١٢)
١٩٨٤	٦٧	١٣	٨٠	١٢	٢	١٤	١	٥	١٠٠%
١٩٩٤*	٣٦	١٩	٥٥	١٦	٧	٢٣	٣	١٩	١٠٠%(١٩٠)
معدلات النشاط الخاصة بالجماعات التعليمية لذوات النشاط من الريفيات (١٠+)									
١٩٧٠	١١	٥	١١	٥	٦	٥	٨٢	٥٣	١١
١٩٩٤	٨	٨	٨	٩	١١	١٠	٧٢	٤٣	١٠

المصدر: حُسبت من مصادر الجدول ٣ ذاتها.

* إن النسب المحسوبة لهذا العام تخص المشتغلات الريفيات السوريات اللواتي يؤلفن أكثر من ٩٧% من مجموع المشتغلات الريفيات في سورية.

ويستنبط من الجدول ٧ أيضاً أنه تقوم بين التعليم ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي عند الريفيات علاقة طردية، أي كلما ارتقى مستوى التعليم ارتفع معه مستوى المشاركة، ويلاحظ وجود استقرار نسبي في مستوى المشاركة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٤ لدى الجماعات التعليمية المختلفة. ويستدل من العلاقة الطردية المستقرة المشاهدة بين التعليم ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي أن حصول المرأة على عمل مناسب هو الغاية الأساسية لمتابعتها التعليم وانخراطها فيه. ومن المرجح أن يكون التعليم هو المسؤول الأول عن تراجع نسبة الأعمال غير المأجورة، كما يتوقع له أن يرفع مستوى المشاركة في النشاط عند الريفيات وأن يحسّن خصائصهن البنائية في قوة العمل.

٢,٤-اتجاهات تطور البنية العمرية لقوة العمل النسوية الريفية:

على الرغم من أن البنية العمرية للعاملات الريفيات هي بنية فتيّة بصفة عامة، فإنه ثمة دليل يمكن استنباطه من الجدول ٨ على تراجع مستوى الفتوة لهذه البنية. فقد ارتفعت قيمة وسيط الأعمار من ٢٢ سنة إلى ٢٧ سنة ثم إلى ٢٦ سنة في الأعوام ١٩٧٠، ١٩٩٤، ١٩٩٨ تباعاً؛ وارتفعت قيمة الربيع الأول من ١٥ إلى ١٨ ثم إلى ١٩ سنة للسنوات المذكورة تباعاً. ويبّين الجدول ٨ أيضاً أن معدلات المشاركة تميل إلى الانخفاض مع تقدم أعمار العاملات الريفيات، أي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين العمر ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي.

الجدول ٨. اتجاه تغيّر التركيب العمري لقوة العمل النسوية الريفية (١٠+) في سورية ومعدلات النشاط الخاصة بالعمر لأعوام مختارة:

السنة	الجماعات العمرية الخمسية لقوة العمل النسوية الريفية												المجموع % (المجموع)
	١٠ -	١٥-	٢٠-	٢٥-	٣٠-	٣٥-	٤٠-	٤٥-	٥٠-	٥٥-	٦٠-	٦٥+	

الحجم النسبي لكل جماعة عمرية من مجموع الريفيات ذوات النشاط الاقتصادي %													
١٩٧٠	٢٣	٢٣	١١	٨	٧	٧	٧	٤	٣	٢	٢	٣	١٠٠%(١١٦)
١٩٩٤	١١	٢٢	٢٠	١٦	١٠	٦	٥	٣	٢	٢	٢	١	١٠٠%(٢١٥)
١٩٩٨	٦	٢١	٢٠	١٤	١٢	٨	٦	٥	٤	٢	١	١	١٠٠%
معدلات النشاط الخاصة بالعمر للريفيات في العمر ١٠+													
١٩٧٠	١٣	١٦	١١	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٧	٧	١١
١٩٨٤	٨	١٩	١٩	١٥	١٤	١٢	١٣	١٤	١٥	١٤	١٣	٤	١٤
١٩٩٤	١٧	١٣	١٥	١٥	١٣	١١	٩	٨	٧	٧	٥	٣	١٠

المصدر :حُسبت النسب والمعدلات من مصادر الجدول ٣ ذاتها.

٣,٤. اتجاهات تغيّر البنية الزواجية للمشتغلات الريفيات:

يوضح الجدول ٩ أن معظم المشتغلات الريفيات هن من العازبات فقد بلغت نسبتهن في عام ١٩٩٤ قرابة ٥٨%، وتليهن جماعة المتزوجات اللواتي بلغت نسبتهن قرابة ٣٨%. ويلاحظ أن نسبة المتزوجات كانت ثابتة مع مرور الزمن، في حين كانت نسبة العازبات متزايدة. ويتسم الزواج عند المشتغلات الريفيات بالاستقرار؛ حيث تنخفض نسبة المطلقات إلى قرابة ١%، وتبدو مستقرة عند هذا المستوى مع مرور الزمن. ويلاحظ أن نسبة الأرامل كانت في تراجع وتناقص.

وترى أعلى مستويات المشاركة في النشاط الاقتصادي للريفيات لدى المطلقات والعازبات، في حين كان أدنى مستوى مشاركة هو عند المتزوجات. ولا وجود لتغيرات زمنية مهمة بهذا الصدد.

الجدول ٩. تطور البنيّة الزواجية للمشتغلات الريفيات في سورية بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ ومعدلات النشاط الخاصة بالحالة الزواجية للمشتغلات الريفيات (١٠ سنوات +):

السنة	الحالة الزواجية للمشتغلات				المجموع
	العازبات	المتزوجات	المطلقات	الأرامل	% (العدد بالألوف)
الحجم النسبي لكل من فئات الحالة الزواجية للمشتغلات					
*١٩٧٠	٥١	٣٨	١	١٠	١٠٠%(١١٢)
*١٩٨١	٦٣	٢٩	١	٧	١٠٠%(٧٦)
١٩٨٤	٥٦	٣٦	١	٧	١٠٠%
*١٩٩٤	٥٨	٣٨	١	٣	١٠٠%(١٩٠)
معدلات النشاط الخاصة بالحالة الزواجية للريفيات في العمر ١٠+ %					
١٩٧٠	١٦	٧	١٧	١٢	١١

١٤	٢٢	٣٤	١٠	١٧	١٩٨٤
١٠	٨	١٨	٧	١٣	١٩٩٤

* حسبت النسب للمشتغلات الريفيات السوريات.

المصدر: حسبت من مصادر الجدول ٣ ذاتها.

٥. بنية أنماط العمل الزراعي ومستوى مشاركة المرأة الريفية فيها:

تبين لنا فيما سلف أن العمل الزراعي هو المجال السائد والمتاح للمرأة الريفية. لكن ما هو نوع العمل الزراعي الذي تمارسه المرأة الريفية؟ تمكننا معطيات المسح الاجتماعي الذي نفذته وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية في ريف محافظة حماه خلال أواسط عام ١٩٩٤ من الإجابة عن هذا السؤال والتعرف على نموذج أنماط العمل الزراعي الذي تؤديه المرأة الريفية العاملة.

تشير معطيات المسح الاجتماعي الآنف الذكر إلى أن المرأة المتزوجة تساهم في الأعمال المنتجة على نطاق واسع أكبر مما أشارت إليه المعطيات الكلية التي أتاحها المكتب المركزي للإحصاء عن سورية، حيث يلاحظ أن المتفرغات للعمل المنزلي من الزوجات الريفيات لا تزيد نسبتهن عن ١٣% في حين تصل نسبة من يمارسن العمل الزراعي إلى ٨٦% من الزوجات الريفيات ولا يعمل خارج نطاق الزراعة وخارج المنزل إلا ١% من الزوجات في ريف حماه. ويستدل من هذا أن لا وجود في ريف حماه لتقسيم للعمل حسب الجنس يمنع النساء من مزاولة العمل الزراعي.

وتشارك المرأة الريفية (الزوجة أو الابنة)في ريف حماه في جميع أنماط العمل الزراعي لكن ثمة نوعاً من تقسيم الأعمال الزراعية حسب الجنس، إذ يرى الوجود المكثف للذكور (الآباء والأبناء) في الجزء النباتي من العمل الزراعي، في حين يرى الوجود المكثف للإناث (الزوجات والبنات) في الجزء المتصل برعاية الحيوان من العمل الزراعي (يعرض الجدول ١٠ نموذجاً لأنماط العمل الزراعي للمرأة الريفية في حماه). وإذا استعمل الوسط الحسابي غير المرجح لحساب متوسط مساهمة المرأة في أنماط العمل الزراعي أمكن القول إن الزوجة وحدها تسهم بـ ١٢% من أنماط العمل الزراعي المتصلة بالجانب النباتي، وهي تسهم بما لا يقل عن ٦٠% من أنماط العمل الزراعي المتصلة برعاية الحيوان.

وهكذا نجد أن المرأة الريفية تشارك على نحو فاعل في العمل الزراعي في ريف حماة ويمكن تقدير أهمية هذه المساهمة بصورة أفضل. إن هي ربطت بدخل الأسرة. تفيد معطيات المسح المذكور أن الإنتاج الزراعي والحيواني يعد المصدر الرئيسي لدخل الأسرة السنوي (البالغ ٤١١٦٦ ليرة سورية)، ويؤلف قرابة ٥٤% منه (انظر الجدول ٦٢ من تقرير المسح). واستناداً إلى المساهمة النسبية للمرأة في العمل الزراعي يمكن تقدير مساهمة المرأة (الزوجة فقط) بأنها لا تقل عن ١٣% من دخل الأسرة الإجمالي. ولا تقل مساهمة الزوجة هذه كثيراً عن مساهمة الزوج في دخل الأسرة من خلال مساهمته في العمل الزراعي، فهذه الأخيرة تعادل ١٦% من دخل الأسرة.

وعلاوة على هذا المستوى العالي لمشاركة المرأة الريفية في العمل في محافظة حماه، تضطلع المرأة بمسؤولياتها الكبرى في الوظيفة الإنجابية ورعاية الأطفال وتدبير شؤون المنزل، وهي مسؤوليات حمّلها المجتمع للمرأة وخصها بها دون الرجل.

لكنّ عمل المرأة الريفية في الزراعة هو في الغالب عمل غير مأجور، وتعود ريعيته إلى الزوج أو يسهم في تحسين مستوى إنفاق الأسرة في أحسن الأحوال، وقلما نفع المرأة في تحسين ثروتها الشخصية أو مركزها الاجتماعي. إذ تتركز ثروات المجتمع من أراضٍ وعقارات وأموال وغيرها بيد الرجل. وتتدفق ثروات المجتمع في حركتها الرأسيّة (الإرث) أو في حركتها الأفقية (الثروة الآتية من غير طريق الإرث) نحو الرجال أيضاً.

الجدول ١٠. نمط العمل الزراعي للمرأة العاملة الريفية نموذج من منطقتي الاستقرار الأولى والثانية في ريف محافظة حماه في عام ١٩٩٤ (% للمساهمة):

نمط العمل الزراعي	نسبة الأسر التي تمارس هذا العمل %	نسبة الأسر التي تمارس فيها الزوجة هذا العمل من الأسر الممارسة له %	نسبة الأسر التي تمارس فيها الابنة هذا العمل من الأسر الممارسة له %
الحراثة	٧٦	٦	٢
البذار والغرس	٧٦	١٣	٤
الري	٣٣	٨	٢
التعشيب	٧٦	٣٠	١٥
المكافحة والتسميد	٧٦	١٣	٥
تقليم الأشجار	١٨	٤	١
الحصاد	٧٦	١٩	٧
التسويق	٦٤	٣	٠
تغذية الحيوان	٨١	٦٧	١٢
تغذية الدواجن	٦٤	٧٤	١٣
الحلابة	٦٨	٥٧	١٨
تنظيف الحظيرة	٨٠	٧٧	١٢
رعاية النحل	٤	٤٥	٨
رعي الغنم	٥٣	٤٢	٨
والماعز			
الرعاية البيطرية	٢٨	٨	١

المصدر: حُسبت هذه المؤشرات من:

وزارة الزراعة في سورية: «المسح الاجتماعي لمنطقة التنمية الزراعية في حماه»، دمشق ١٩٩٤،

الجداول ١٥ ـ ٢٩.

٦- استنتاجات عامة

كانت هذه الدراسة محاولة لرصد وتحديد اتجاهات التغيّر في السمات الوظيفية والبنائية لقوة العمل النسوية الريفية التي حدثت في سورية انعكاساً للمتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي جلبتها التنمية خلال الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠.

وتعد دراسة أوضاع العاملات الريفيات مرآة للكشف عن الأداء التنموي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إحدى فئات المجتمع وإحدى شرائح الطبقة العاملة الأكثر معاناة من تأثير الرواسب الاجتماعية التقليدية ومن انتقائية المشروع التنموي لا سيما في حقبة ما قبل الثمانينيات من القرن العشرين. وهذا يعني أن تسجيل تقدم في هذه الشريحة الأبعد عن تأثيرات التحديث والتنمية يدعو للاطمئنان إلى أن التقدم قد نفذ أيضاً إلى سائر فئات المجتمع الأساسية وشرائح القوة العاملة الأخرى.

وقد اختيرت الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠ لتكون إطاراً زمنياً مناسباً لرصد اتجاهات التغير في القوة العاملة النسوية، لأنها مرحلة العمل التنموي الأشد كثافة في تاريخ سورية الحديثة، وقد بيّنت هذه الدراسة أن بداية الثمانينيات من القرن العشرين تمثل الحد الفاصل ونقطة الانعكاس بالمعنى الرياضي التي تميز بين مرحلتين مختلفتين لتطور القوة العاملة النسوية الريفية في سورية. لقد تواصلت التغيرات في هذه الشريحة من القوى العاملة طوال الستينيات والسبعينيات، لكن معظم الاتجاهات الإيجابية والحديثة فيها لم تظهر إلا منذ مطلع الثمانينيات.

وقد أكدت هذه الدراسة اتصاف جماعة العاملات الريفيات بجملة سمات (من حيث الحجم والنمو ومستوى المشاركة والخصائص التركيبية) تميّز هذه الجماعة عن جماعات القوى العاملة السورية الأخرى، وتثبت استجابتها المختلفة للمتغيرات التنموية المتعددة مقارنة مع الشرائح الأخرى. لقد كانت الشريحة العمالية والسكانية الوحيدة التي تنمو بمعدل سالب، والتي كان حجمها يتناقص بين عام ١٩٦٠ و ١٩٨١، كما كان حجمها النسبي في القوة العاملة النسوية الإجمالية يتراجع أيضاً.

ومن خصائص قوة العمل النسوية الريفية اتصافها بمستوى منخفض للمشاركة في النشاط الاقتصادي مقارنة مع قرينتها لدى الذكور أو حسب المعايير العالمية لقوة العمل النسوية، وكون المشتغلات الريفيات أقلية ضمن الريفيات أو ضمن القوة البشرية النسوية الريفية (انظر الجدولين ١ و ٣). وليست خصائصها التركيبية بأحسن حالاً، فما زالت الزراعة وهي مجال النشاط الأبعد عن مؤثرات الحداثة والتنمية المجال الرئيسي والمهيمن الذي تنشط فيه الريفيات (انظر الجدول ٤)، وما برحت المهن اليدوية ذات الإنتاجية والدخل المنخفضين والمفتقرة إلى المهارة سائدة (انظر الجدول ٥). أما أكثر السمات البنائية تخلفاً فهي وجود نسبة عالية من ذوات العمل غير المأجور بين المشتغلات الريفيات (الجدول ٦) ولا يبدو معدل البطالة مرتفعاً بين الريفيات، إذ لا يزيد على ١٢% من مجموع قوة العمل النسوية الريفية بعد عام ١٩٧٠، وقد لحظ أن المرأة الريفية تشارك في جميع أنماط العمل الزراعي النباتية والحيوانية، لكن مساهمتها في الأعمال الحيوانية تبدو جوهرية وقد تفوق مساهمة الرجل، وهي تتركز في الحلابة وتنظيف الحظائر وتقديم العلف والرعاية. في حين تتمركز مساهمتها في الأعمال النباتية على التعشب والحصاد والبذار (الجدول ١٠).

ولا تتمتع المشتغلات الريفيات ببنية تعليمية راقية، فما زالت ذوات المستوى التعليمي المنخفض من أميات وملمات حتى عام ١٩٩٤ يؤلفن أكثر من نصفهن. ويشير التحليل إلى ارتفاع مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي عند المستويات التعليمية وانخفاضه لدى المستويات التعليمية الدنيا (الجدول ٧). وتدل مثل هذه العلاقة الطردية بين التعليم والمشاركة عند المشتغلات الريفيات على أن الالتحاق بسوق العمل هو أحد الأهداف الأساسية لمتابعة المرأة الريفية تعليمها، وأن انتشار التعليم يرفع مستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي.

وللعاملات الريفيات تركيب عمري فتي حيث إن نصفهن تقريباً دون الخامسة والعشرين من العمر. وتشير التفاضلات بين الجماعات العمرية بحسب مستوى المشاركة إلى وجود علاقة عكسية بين العمر ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى العاملات الريفيات (الجدول ٨). ويختلف هذا النمط من النموذج العمري للمشاركة في النشاط الاقتصادي، الذي يأخذ منحنيه البياني شكل حرف الراء المقلوب، عن النمط المشاهد لقرينه عند الذكور، الذي يأخذ شكل منحني التوزيع الطبيعي والذي يتصف بانخفاض مستويات المشاركة عند الأعمار الدنيا وعند الأعمار العليا، وارتفاعه عند الأعمار الوسطى.

وتشير البنية الزواجية للمشتغلات الريفيات إلى غلبة العازبات، إذ تزيد نسبتهن على ٥٥% (الجدول ٩). ويستدل من انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند المتزوجات، مقارنة مع كل من العازبات والمطلقات والأرامل، على أن الزواج وتبعاته من الأعمال المنزلية ما زال يعدّ أحد العوامل الأساسية التي تقلل من التحاق المرأة الريفية بسوق العمل.

وقد استشف البحث أن انخفاض مستوى مشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي والخصائص التركيبية (البنيوية) غير الإيجابية ترجع إلى جملة عوامل أهمها العامل السكاني (الذي أوجد بنية عمرية فتية تفتقر إلى النضج الديمغرافي) والعوامل الاجتماعية والاقتصادية (التي تجلّت في استمرار تأثير الرواسب التقليدية حول تقسيم العمل بين الجنسين، كما تجلّت في انتقائية المشروع التنموي التي استمر زخمها القوي حتى أواخر السبعينيات، مستقطبة الذكور دون النساء إلى سوق العمل، ومنصرفة باهتمامها عن الزراعة إلى فروع الاقتصاد الأخرى، ومفضّلة المناطق الحضرية على الريفية.

بيد أن القوة العاملة النسوية الريفية السورية شهدت في غضون الحقبة التنموية المشمولة بالدراسة تغيرات جوهرية من حيث نطاقها وبعد تأثيرها وأهمتها، فقد جاءت شاملة لجميع خصائص هذه القوة العاملة من حجم (مطلق أو نسبي) ومعدل نمو ومستوى مشاركة وسمات بنيوية، وقد كانت مهمة لأنها استطاعت عكس اتجاهات التغيّر أو تحويلها إلى وجهة جديدة، وإن لم تتمكن حتى اليوم من تبديل خصائصها كما أوضحنا آنفاً.

لقد اتبعت القوة العاملة النسوية الريفية في سورية في استجابتها للتنمية في غضون الحقبة ١٩٦٠ – ٢٠٠٠ مساراً تطورياً متميزاً، يختلف عن سائر مسارات تطور شرائح القوى العاملة السورية الأخرى، يصلح لوصفه المنحني الإحصائي المعروف الذي يأخذ شكل الحرف U (أو شكل حدوة الحصان ذات الفتحة المتجهة نحو الأعلى). ويقتضي التطور وفق سنة منحني U (حدوة الحصان) هذا أن يسير الموضوع المتغير مع مرور الزمن في اتجاه هابط إلى حين، ثم يجتاز مرحلة ركود واستقرار عند مستوى منخفض، لينطلق في اتجاه صاعد في إثرها.

ويستدل من قراءة نتائج التحليل المرتبة في الجداول التحليلية العشرة من هذا البحث أن القوة العاملة النسوية الريفية في سورية قد أفلحت في اجتياز المرحلتين الأولى والثانية (أي مرحلتي الهبوط والركود) وأنها ما تزال في بدايات المرحلة الثالثة (أي مرحلة الصعود). لقد كانت فترة ١٩٦٠-١٩٧٥ هي حقبة الهبوط من مسار تطور القوة العاملة النسوية الريفية السورية، إذ كانت تنمو بمعدل نمو سالب، وكان حجمها المطلق وحجما النسبي يتناقصان بصورة مستمرة، وكان تناقص فئة المشتغلات بغير أجر لا توازيه ولا تعوضه زيادات في حجوم وأوزان فئات المشتغلات بأجر أو صاحبات العمل أو المشتغلات لحسابهن من بين المشتغلات الريفيات (انظر الجدول ١، ٢، ٣، ٦). ويستدل من هذا أن ما حدث من تغيّر لقوة العمل النسوية الريفية في هذه المرحلة من التنمية كان ضموراً حقيقياً في حجمها وأهميتها ودورها المجتمعي. ونقدر في ضوء الأدلة التي وفرها التحليل أن الفترة الواقعة حول عام ١٩٨٠ (أي ١٩٧٥-١٩٨٥تقريبا) توازي مرحلة الركود من تطور قوة العمل النسوية الريفية، التي تعادلت فيها اتجاهات التطور وقواه المتضادة (أي المتناقص والمتزايد منها).

أما الاتجاه الحديث والصاعد لتطور هذه الشريحة من القوة العاملة فيمكن رصد بداية نشوئه خلال النصف الأول من الثمانينيات، حيث أخذت تظهر معدلات نمو موجبة تعد الأسرع بين معدلات نمو شرائح القوى العاملة السورية. ويشير الجدول ٢ إلى أن القوة العاملة النسوية الريفية كانت تنمو خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨١ بمعدل سالب قدره ٢ر٠٤ بالمئة سنوية أدى إلى تناقص حجمها، ثم صارت تنمو خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٩٤ بمعدل نمو موجب قدره ٧ر٨ بالمئة سنوياً، وهو معدل نمو سريع يؤدي إلى تزايد الحجم ومضاعفته مرتين في قرابة عشرة أعوام وقد أصبح معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للنساء الريفيات في عام ١٩٩٤ مثلي ما كان عليه في عام ١٩٨١، على الرغم من كونه منخفضاً بالمقابلة مع قرينه لدى الذكور (الجدول ١).

ولم تتجل الاتجاهات الجديدة والإيجابية لتطور القوة العاملة النسوية الريفية السورية في تغيرات الحجم ومعدلات النمو ومستوى المشاركة في النشاط الاقتصادي فقط، بل ظهرت أيضاً في السمات البنائية لها. ولعل أهم هذه التغيرات البنائية كان التغير الإيجابي في التركيب التعليمي للمشتغلات الريفيات الذي رفع نسبة الحائزات على الابتدائية والإعدادية منهن من ١% في عام ١٩٧٠ إلى قرابة ٢٣% في عام ١٩٩٥، إضافة إلى العلاقة الإيجابية (الطردية) المشاهدة بين التعليم والمشاركة لدى الريفيات التي يوضحها الجدول ٧. وينظر هذا البحث أيضاً إلى تزايد نسبة الطالبات في القوة البشرية النسوية الريفية، اللواتي أصبح حجمهن النسبي يمثل ٢٥% منها أي ما يعادل مثلي الحجم النسبي للعاملات الريفيات (الجدول ٣)، على أنه ملمح تطوري إيجابي، لأن هؤلاء الطالبات يمثلن جيشاً احتياطياً من المتعلمات يتوقع له مستقبلاً أن يرفد قوة العمل النسوية الريفية.

وقد تألفت اتجاهات إيجابية لتطور السمات التركيبية الأخرى مثل تزايد الحجوم النسبية والمطلقة للمشتغلات بأجر حيث ازدادت نسبتهن من ٢٥% في عام ١٩٧٠ إلى قرابة ٤٢% في عام ١٩٩٤، وكذلك ارتفاع نسبة المشتغلات من ذوات المستوى المهني الأول أو الراقي من ١% في عام ١٩٧٠ إلى قرابة ٢٤% تقريباً في عام ١٩٩٤ (الجدول ٥)، وتزايدت نسب المشتغلات الريفيات في كل من قطاعي الصناعة والخدمات .

وأخيراً توصي هذه الدراسة من أجل تحسين وضع قوة العمل النسوية الريفية في سورية وتسريع نموها وتطورها بضرورة توجيه الاهتمام إلى هذه الشريحة العمالية والسكانية بوصفها الجماعة الأولى في المجتمع ذات الحاجة غير الملباة نحو التنمية والتحديث ، من خلال التركيز في خطط التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبرامجها على قطاع الريف من المجتمع، وقسم النشاط الزراعي من الاقتصاد، والشريحة النسوية من المجتمع السكاني ، للحد من انتقائية المشروع التنموي وتأثير الرواسب الاجتماعية المتعلقة بتوزيع العمل بين الجنسين.

وتدعو الحاجة أيضاً لإجراء مزيد من البحوث الاجتماعية لأوضاع القوة العاملة النسوية الريفية في سورية، ولاسيما تلك التي تقوم على تحليل صغري(ميكرو) micro analysis ، من أجل الوقوف على العوامل الحقيقية المحددة لمستويات التطور واتجاهاته واختلافاته، وبغية تحقيق مصداقية معطيات التعدادات العامة والبحوث الرسمية حول القوة العاملة التي استند إليها التحليل الكبري (الماكرو) في هذا البحث.

المراجع

١-المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية:
" التقارير العامة عن نتائج التعدادات السكانية العامة في سورية للأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ " التي صدرت في أعوام مختلفة وهي من منشورات المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.

٢-المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية: " المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٩.

٣-المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية: " بحث القوى العاملة ١٩٨٤ " الندوة الإقليمية، دمشق ١٩٨٦.

٤- المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية:" نتائج مسح القوى العاملة ١٩٩١".

٥- المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية: "نتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٨ ".

٦- المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية:" المسح الديمغرافي المتكامل ١٩٩٣ " دمشق ١٩٩٥.

٧- المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية: " مسح الجمهورية العربية السورية حول صحة الأم والطفل ١٩٩٣"، التقرير الرئيسي دمشق ١٩٩٥.

٨- المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية و وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية: " المسح الاجتماعي لمنطقة مشروع التنمية الزراعية في حماة " دمشق ١٩٩٤.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ١٩٩٨/١٠/٧.